



**أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم
المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرار الائتمان فى البنوك
المصرية:دراسة ميدانية**

The Impact of the Use of Information Technology on the
Efficiency of Accounting Information Systems in
Rationalizing the Credit Decision in Egyptian Banks: A
Field Study

أ/ محمد صبحى محمد مازن
باحث ماجستير
mm5250532@gmail.com

أ.م.د / أيمن محمد صبرى
استاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

أ.د / شوقي السيد فوده
أستاذ المحاسبة الخاصة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
المجلد (7)- العدد (12)- الجزء الثانى
يوليو 2021م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث الى دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات علي كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية. ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمد الباحثون على المنهج الإستنباطي من خلال تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة لبناء الاطار الفكري لموضوع البحث كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لاتمام الدراسة الميدانية لاختبار فروض البحث وذلك من خلال توزيع قائمة الاستبيان التي وزعت على عينة عشوائية من مسئولى قسم الائتمان وخدمة العملاء للعاملين في البنوك التجارية المصرية وقد تكونت عينة الدراسة من (273) موظف.

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءه نظم المعلومات المحاسبية، يوجد اثر ذات دلالة إحصائية لرفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية على ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية، يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية، كما يوصى الباحثون جميع البنوك باعتماد وتركيب الاجهزه والمعدات المحاسبية وشبكات الاتصال والبرمجيات الخاصة لمواجهة التغيرات وان تعمل البنوك على تحديثها باستمرار.

Abstract

This research aims to study the effect of using information technology on the efficiency of accounting information systems in rationalizing credit decision in Egyptian commercial banks.

To achieve this goal, the researcher relied on the deductive approach by analyzing previous studies related to the variables of the study to build the intellectual framework for the subject of the research. The inductive approach was also relied on to complete the field study to test the research hypotheses by distributing a list of the questionnaire that was distributed to a random sample of officials from the Credit and Investment Department And customer service for employees of Egyptian commercial banks. The study sample consisted of (273) employees.

The study reached several results, the most important of which are: There is a statistically significant effect of using information technology on the efficiency

of accounting information systems, there is a statistically significant effect to raise the efficiency of accounting information systems on rationalizing investment and credit decisions in Egyptian commercial banks, there is a statistically significant effect of using information technology To rationalize investment and credit decisions in Egyptian commercial banks.

The researcher also recommends that all banks adopt and install accounting devices, equipment, communication networks, and special software to meet the changes, and that the banks work to update them constantly.

مقدمة البحث:

إن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من أهم الأنظمة المعلوماتية داخل المنظمات الإقتصادية، فقد تطورت في السنوات الأخيرة وخاصة بعد التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الآلية، هذه البيئة الجديدة المتطورة فرضت على المحاسب تأهيلاً أكثر فاعلية في القيام بتصميم نظم المعلومات المالية والمحاسبية وتقديم أفضل المعلومات في عمليات اتخاذ القرار، وقد تبين أن نظام المعلومات المحاسبي يساعد في نجاح واستمرار المؤسسات الاقتصادية باختلاف أنشطتها إذا ما تم استخدامه بشكل فعال وكفاء، وأن هناك العديد من المزايا التكنولوجية المعلومات التي تعنى بمواجهة التحديات التي تتعرض لها هذه المؤسسات. (أبو كريشة، 2014، ص347).

وتعتبر نظم المحاسبة من أهم وأقدم نظم المعلومات في العديد من الوحدات الاقتصادية نظراً لما تقدمه من المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية للاعتماد عليها في اتخاذ قرارات فعالة وبما أن الاتجاه الحديث نحو استخدام الحاسوب والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات حيث دخل الحاسوب جميع مجالات الحياة العلمية والعملية ومنها علم المحاسبة والتي انتقلت من الشكل التقليدي إلى نظام المحاسبة الالكترونى. (بلقاسم:2014، ص19).

ونتيجة التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات (IT) قد أدى إلى المزيد من الطلب على توافر الخصائص النوعية لتكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات وقد أكدت دراسة (Dandago & Rufai, 2014: p.655) على أهمية تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في تحسين أداء المنظمات من خلال تخفيض تكاليف التشغيل وتسهيل عملية جمع وإنتاج وتقديم المعلومات المحاسبية لمختلف الأطراف المستفيدة بما يسهم في رفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وترشيد قرار الائتمان في البنوك المصرية.

وحيث أن قطاع البنوك التجارية يمثل أحد الركائز الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني ولما له من دور مهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونظراً لما يشهده هذا القطاع من تطور مستمر ومناقسة شديدة فإن كفاية المعلومات في ظل نظم المحاسبة الالكترونية أصبح أكثر أهمية وحاجة ملحة لكل بنك يريد البقاء

والنمو، لذلك كانت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الائتمان في البنوك المصرية.

1. طبيعة مشكلة البحث:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات هي الوسيلة التي يتم من خلالها التكامل بين تكنولوجيا الحاسبات الالية وتكنولوجيا الاتصال للقدرة علي القيام باللتقاط ومعالجة وتخزين وإسترجاع المعلومات وتوفيرها في الوقت وبالشكل المناسب الأمر الذي يؤدي الي إمكانية الاستفادة منها في رفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية والتي قد تؤدي بدورها إلي إمكانية ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية.

وتعتبر نظم المعلومات هي مجموعة من العناصر المتفاعلة معا لتحقيق الأهداف المرجوة من استخدام نظم المعلومات، ويختص نظام المعلومات المحاسبي لتوفير معظم المعلومات المحاسبية التي يمكن التعبير عنها ماليا وتساعد في حل كثير من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه الإدارة وأطراف أخرى عديدة، بحيث تكون قادرة على مواجهة مختلف ردود الأفعال في ظل التغير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال المعاصرة والتقنيات البنكية، حيث زيادة حدة التنافس والتطورات التكنولوجية والاقتصادية المتلاحقة.

والمعلومات المحاسبية النابعة عن النظام المحاسبي، وكما هو معروف يجب أن تتمتع بجودة عالية وفقاً للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كي يستطيع أصحاب المصالح اعتمادها لأجل اتخاذ القرارات المختلفة وفقاً لحاجة كل منهم سواء قرارات الائتمان، كما أن المعلومات المحاسبية تعد عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج التي لها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة المنشآت، لذلك سعت البنوك التجارية إلى تصميم وبناء أنظمة متطورة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لاتخاذ قرار الائتمان، وذلك لضمان وصول المعلومات الجيدة والدقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ومن خلال ذلك تتبلور طبيعته مشكلة الدراسة في السؤال البحثي التالي:

ما أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) علي كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الائتمان في البنوك المصرية؟

2. أهداف البحث.

من خلال عرض طبيعة مشكلة البحث يمكن تحديد الهدف الرئيسي للبحث فيما يلي:

دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات علي كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية.

3. أهمية البحث:

تمثلت أهمية البحث على المستويين العلمي والعملی فيما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية للبحث : تمثلت الأهمية العلمية للبحث في النقاط التالية:

1. يتناول البحث بعض المفاهيم الهامة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات علي كفاءة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية و دورها في ترشيد قرار الائتمان خصوصا في ظل ندرة الدراسات و الكتابات العربية.
2. تسعى هذه الدراسة الى بيان اثر كفاءة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ودورها في ترشيد قرار الائتمان في البنوك المصرية.
3. تسهم هذه الدراسة في فتح آفاق لبحوث حديثة تتناول استخدام تكنولوجيا المعلومات لزيادة كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في توفير المعلومات اللازمة لتلبية الاحتياجات المالية والإدارية.

ثانياً: الأهمية العملية للبحث : تمثلت الأهمية العملية للبحث في النقاط التالية:

1. تكمن أهمية هذا البحث في التعرف على كيفية الاستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات علي رفع كفاءة ونظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية. مما يسهم في الحصول على اقصى إستفادة من هذه المعلومات وترشيد القرارات في البنوك التجارية والحفاظ على نجاحها لما في ذلك من منفعة عامه.
2. يعتبر كلا من موضوع إستخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من الموضوعات الهامة في تحديث معلومات ورفع كفاءه وفعالية البنوك التجارية المصريه ومساهمتها في القدرة علي اتخاذ القرارات الفعالة خاصة بالائتمان.
3. تسليط الضوء على بيان أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية المصرية ومدى تأثيرها في تطوير الكفاءة المالية والإدارية مما يرفع من مستوى هذه البنوك ويساهم في زيادة مستوى التشغيل وخلق فرص العمل وكذلك مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي المصري.

4. فروض البحث:

وفى ضوء طبيعة ومشكلة البحث والهدف منه يمكن صياغة الفرض البحثى الرئيسى على النحو التالى :

لا يوجد أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) علي كفاءة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في ترشيد قرار الائتمان في البنوك المصرية.

ويتفرع من الفرض البحثى الرئيسى الفروض البحثية الفرعية التالية:

- 1- لا يوجد أثر لإستخدام تكنولوجيا المعلومات فى تحديث نظم المعلومات المحاسبية الالكترونيه في ترشيد القرارات.
- 2- لا يوجد أثر رفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات الائتمان فى البنوك التجارية المصرية.

3- لا يوجد أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرارات الائتمان في البنوك التجارية المصرية.

5. منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث والاجابة علياً تم صياغة منهج البحث في النقاط التالية:

أ- نموذج البحث

في ضوء أهمية البحث والاهداف المرجوه منه تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً على النحو التالي:

1. المنهج الاستنباطي:

يستخدم هذا المنهج لبناء الإطار النظري للبحث بهدف بلورة الجوانب النظرية التي تسعى الي بيان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الائتمان في البنوك المصرية وذلك من خلال الاطلاع علي المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدراسات والابحاث العلمية المرتبطة بموضوع البحث.

2. المنهج الاستقرائي:

يستخدم هذا المنهج في إتمام الدراسة الميدانية للبحث من خلال تصميم قائمة الاستقصاء التي توزع علي عينة ممثلة من مديري ورؤساء ومسئول قسم الائتمان وخدمة العملاء في البنوك المصرية وذلك بغرض تحديد أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات علي كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وأثرها علي ترشيد قرار الائتمان في البنوك المصرية، ثم إختبار فروض البحث والوصول الي نتائج وتوصيات البحث.

ب- أداة البحث:

أعتمد الباحثون على بعض الاساليب الكمية والرياضية والاحصائية لتحليل بيانات عينه الدراسة الميدانية واختبار صحه فروض الدراسه وذلك من خلال استخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

ج- وسيلة البحث:

تمثلت في تصميم قائمة الاستقصاء التي توزع على عينة عشوائية من مسؤولي قسم الائتمان وخدمة العملاء للعاملين في البنوك التجارية المصرية.

6. نطاق البحث:

يتمثل نطاق البحث في العناصر الرئيسية الآتية:

أ. الحدود المكانية : أقتصر هذا البحث على عينة عشوائية في البنوك التجارية المصرية الموجودة بمدينة كفر الشيخ، طنطا، المنصورة.

ب. الحدود الزمنية : وتتمثل في خمسة سنوات وهي الفترة من 2017 م وحتى 2021 م، وتم تطبيق وتجميع البيانات من خلال قوائم الاستقصاء في الفترة من ديسمبر 2020 وحتى مارس 2021.

ج. الحدود البشرية: تتمثل في ممثلي مديري ورؤساء ومسؤولي قسم الائتمان وخدمة العملاء في البنوك التجارية المصرية محل عينه البحث الميداني.

7. مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

أ - مجتمع الدراسة الميدانية: يتمثل في القطاع المصرفي والممثل في البنوك التجارية المصرية الموجودة بمدينة كفر الشيخ، طنطا، المنصورة دون التطرق للبنوك الإسلامية.

ب - عينه الدراسة الميدانية: تتمثل عينه الدراسة في مديري ورؤساء ومسؤولي قسم الائتمان وممثلي خدمه العملاء في البنوك التجارية المصرية.

ج - الاساليب الاحصائية للدراسة الميدانية: تتمثل الاساليب الاحصائية والكمية في أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وكافة الاساليب الاحصائية الاخرى التي تتطلبها الدراسة الميدانية وذلك باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss v22).

8. خطة البحث:

من خلال عرض طبيعة مشكلة البحث وهدفه يمكن تبويب البحث الى الفصول التالية

الفصل الأول: الاطار العام للبحث.

الفصل الثاني: عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث.

الفصل الثالث: الاطار النظري (الفكرى) لأثر استخدام تكنولوجيا المعلومات علي كفاءة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في البنوك المصرية.

الفصل الرابع: الاطار النظري (الفكرى) أثر كفاءة نظم المعلومات المحاسبية علي ترشيد قرار الائتمان في البنوك المصرية.

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية.

الفصل السادس: نتائج وتوصيات البحث والدراسات البحثية المستقبلية.

9. عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

يتناول الباحثون في هذا الجزء اهم اهم الدراسات السابقة المرتبطة بأبعاد البحث من أجل الوقوف على أهم ما توصلت اليه كل دراسة وصولاً للفجوة البحثية، ويمكن عرض الدراسات على النحو التالي:

1. دراسة الكحلوت (2005) بعنوان:

مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني: دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة بدولة فلسطين.

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قرارات الائتمانية.

توصلت الدراسة إلى أن كل محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان، ولكن الغالبية العظمى منهم لا يستخدمون التحليل المالي، مما يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جداً، وتبين أنه مع التدريب المستمر وعقد الدورات في التحليل المالي وزيادة التقويض، يزداد الرأي قوة نحو زيادة الاعتماد على التحليل المالي كأداة لترشيد القرارات الائتمانية.

لا يوجد ادراك لدى غالبية محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور التحليل المالي بإستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني، وأنهم يستغنون عن اجراء التحليل المالي في ظل وجود ضمانات عينية ومالية كافية.

2. دراسة احمد (2006) بعنوان:

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الائتمان في البنوك التجارية — دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة بدولة فلسطين.

هدفت الدراسة الى بيان وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الكفاءة والفعالية، للوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية في الشركات المساهمة في قطاع غزة.

توصلت الدراسة الى وجود بعض مظاهر الانخفاض في وضع أدلة للحسابات لتحديد طرق إثبات ومعالجة العمليات، إلى جانب عدم الاهتمام اللازم بتطوير مهارات العاملين في المجال المحاسبي، مما يتطلب ضرورة اهتمام الإدارة بتوفير المقومات اللازمة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية، رفع كفاءة وفعالية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط وترجمة الأهداف ووضع السياسات للشركة وكذلك عدم توفر المعايير والمؤشرات الرقابية اللازمة لتحديد المشكلة واتخاذ القرارات اللازمة بشكل فعال.

3. دراسة موسى (2010) بعنوان:

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة

هدفت الدراسة إلى بيان أثر دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية، حيث طبقت الدراسة على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، بفلسطين، كذلك التعرف على مدى وجود فروق في الدراسة موضع البحث وفقاً لمتغير (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر، جنسية البنك، طبيعة نشاط البنك، مكان العمل).

توصلت الدراسة إلى أن البنوك تقوم بالاستعلام عن العملاء من خلال برنامج الأخطار المصرفية، التعرف على مصادر التمويل والدخل المتوقعة للعميل قبل حصوله على الائتمان، يتم الاعتماد على قائمة

التدفقات النقدية في قياس أداء العمل عن فترات مالية سابقة، تقوم البنوك بإعداد نسب مالية تحليلية للمركز المالي للعمل للتعرف على مقدرته الإيرادية.

4. دراسة شحادة و المطارنة (2014) بعنوان

اثر تكنولوجيا المعلومات وانعكاسها على اتخاذ القرارات في ظل العولمة دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية هدفت الدراسة إلى توضيح اثر العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وانعكاس ذلك على اتخاذ القرارات في ظل العولمة وثورة المعلومات والتقدم العلمي الهائل . توصلت الدراسة إلى الى أنه توجد علاقة طردية في شكل دالة إحصائياً بين النظام التكنولوجي المستخدم، وارتباطها باتخاذ القرار، مما يشير إلى أنه كلما كان النظام التكنولوجي المستخدم متطور فأن ذلك من شأنه أن يساهم بشكل إيجابي في زيادة القدرة على اتخاذ القرار في الوقت المحدد، وتوجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين طبيعة البرامج المستخدمة، وبين اتخاذ القرار.

5. دراسة سلامة (2014) بعنوان

أثر العولمة الاقتصادية على نظم المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمداً على المصادر لجمع البيانات والمعلومات الثانوية، وعلى وسيلة الاستبيان في جمع البيانات والمعلومات الأولية. هدفت الدراسة إلى بيان الدور الإيجابي للمعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار، إبراز دور القوائم والتقارير المالية في امداد الادارة بالمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار ورسم الخطط المستقبلية للمنشأة. توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات التجارية تتفق على ان نجاحها عالمياً هو فتح سوقها المحلي على كل العالم وإزالة كل القيود في وجه المنافسة العالمية و تتفق على زيادة رأس المال لتقوية موقفها التنافسي و فتح فروع أجنبية يقوى موقف المؤسسة التجارية لأنها تنقل التكنولوجيا الحديثة بجانب الخبرة في المجال المحاسبي

6. دراسة محمود (2015) بعنوان:

المسؤولية الاجتماعية كأحد معايير ترشيد قرار منح الإئتمان بالبنوك: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية. هدفت الدراسة إلى ضرورة ترشيد قرار منح الإئتمان بالبنوك ، من خلال إدراج المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ضمن معايير منح الإئتمان بالبنوك. توصلت الدراسة الى أن العاملين بالمنظمات محل الدراسة بمدينة أسوان، لا يوجد لديهم إدراك لمفهوم وأهمية الأداء الاجتماعي والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية قبل المنظمة لإعتقادهم بأنها مسؤولية الدولة.

وجود ارتباط موجب جوهري بين إدراج دور المنظمة الاجتماعي تجاه كل من العاملين، والعملاء، المجتمع، والبيئة، ضمن معايير منح الإلتزام بالبنوك محل الدراسة، وزيادة درجة إهتمام المنظمات بدورها الاجتماعي.

7. دراسة تريح والعربي (2016)

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة حالة لمؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقل. هدفت الدراسة إلى ما يلي: محاولة إيجاد العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعملية اتخاذ القرارات الإدارية في مؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة. توصلت الدراسة إلى أنه وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعملية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة محل الدراسة، كما أدت استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال المطبقة في المؤسسة إلى تسهيل عملية نقل المعلومات بين المديرية والأقسام.

8. دراسة صالح وحمودي (2016) بعنوان:

دور نظم المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الادارية لدى العاملين في دائرة الموارد البشرية في حكومة الفجيرة. دراسة استطلاعية في دائرة الموارد البشرية في حكومة الفجيرة - دولة الامارات العربية المتحدة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى العلاقة بين نظم المعلومات وعملية اتخاذ القرارات الإدارية لدى العاملين في دائرة الموارد البشرية في حكومة الفجيرة / دولة الإمارات العربية المتحدة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة كبيرة جدا بين نظم المعلومات وعملية اتخاذ القرارات الإدارية في دائرة الموارد البشرية، وجود علاقة كبيرة جدا بين جودة النظام، جودة الخدمة، جودة المعلومات، تكنولوجيا المعلومات وعملية اتخاذ القرارات الإدارية.

9. دراسة الهادي (2017) بعنوان

دور تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة حالة عن شركة سكر كنانة المحدودة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية من خلال دراسة حالة على شركة سكر كنانة في الفترة ما بين (2012م - 2015م). توصلت الدراسة إلى مايلي: تعتمد الشركة على البحوث الميدانية في اتخاذ القرارات الإدارية. ساعد قاعدة تخزين البيانات الموجودة بالشركة على استرجاع المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات الإدارية؛ استخدام برمجيات متطورة في معالجة المعلومات يساهم بشكل كبير في اتخاذ القرارات الإدارية بالشركة.

10. دراسة العيفة (2017) بعنوان:

دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية: دراسة حالة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية

هدفت الدراسة الى بيان أثر الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية وذلك لاتسام الوقت الحاضر بالتغيير واحتداد المنافسة مما دفع بالمؤسسة الاقتصادية التماشي مع هذه التطورات من أجل الاستمرار والمثابرة على تعظيم قيمتها.

توصلت الدراسة الى أن نظام المعلومات المحاسبي يشكل نقطة التقاء لمختلف الأنظمة في المؤسسة وأهم مصدر للمعلومات لديها، من أبرز مخرجات نظام المعلومات المحاسبي هي القوائم المالية التي يعتمد عليها بصفة كبيرة في اتخاذ القرارات المالية، كلما توفرت المعلومات المحاسبية على عدد أكبر من الخصائص، كانت ذات جودة وسهلة الاستخدام بالنسبة للأطراف المعنية بذلك.

11. دراسة نصير (2018) بعنوان:

دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الادارية في المستشفيات الجامعية الأردنية)

دراسة ميدانية لتعزيز كفاءة القرارات الادارية في المستشفيات الجامعية الاردنية وقام الباحثون بإتباع المنهج الوصفي التحليلي.

هدفت الدراسة إلى بيان دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الادارية في مستشفيات الجامعات الاردنية.

توصلت الدراسة إلى وجود دور لنظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المستشفيات الجامعية الأردنية بمستوي مرتفع، كما توصلت الى انه يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في تعزيز كفاءة القرارات الإستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية في المستشفيات بالجامعية الأردنية، كما لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة تعزي للمتغيرات الديموغرافية.

12. دراسة محجوب (2018) بعنوان:

دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين كفاءة الاداء المالي في المصارف: دراسة ميدانية على بنك النيل – السودان.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الصعوبات التي تواجه تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف.

توصلت الدراسة الى كفاءة المعلومات المحاسبية تعمل على تحقيق الملائمة لاحتياجات المستخدمين، تعمل المعلومات المحاسبية علي تعظيم قيمة المعلومات المحاسبية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة لزيادة كفاءة المعلومات المحاسبية والعمل علي تحفيز متخذ القرار علي اتخاذ قرار اكثر كفاءة، يجب أن تمكن المعلومات المحاسبية من تقليل الاخطاء في المعلومات المحاسبية.

13. دراسة شقفة (2020) بعنوان:

دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية: دراسة وصفية تحليلية.

هدفت الدراسة إلى قياس دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة التقارير المالية للمؤسسات الحكومية الفلسطينية.

توصلت الدراسة إلى أن التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية تتسم بالحيادية والتمثيل للوقائع والأحداث وفق الضوابط القانونية والمعايير المهنية وأنها تمكن متخذي القرارات من المفاضلة بين البدائل وتدعم اتخاذ القرارات المناسبة.

تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث من وجهة نظر الباحثون في النقاط التالية:

1. أوضحت دراسته شحاده، المطارنه (2014) أثر العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وانعكاس ذلك على إتخاذ القرارات وذلك في ظل العولمة والتقدم العلمي الهائل في ثوره المعلومات وكذا أوضحت تلك الدراسة على وجود علاقة طردية بين النظام التكنولوجي المستخدم واتخاذ القرار.
2. تناولت دراسة تربح،العربي (2016) أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاداء المالي وفعاليه عمله اتخاذ القرارات الاداريه في المؤسسات الاقتصديه والصغيره والمتوسطه وبيان دور تكنولوجيا المعلومات في تسهيل عمله نقل المعلومات بين المديرين والاقسام. وكما أكدت دراسة الهادي (2017)، على أهميه دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق ميزه تنافسيه والمساهمه في اتخاذ القرارات الاداريه داخل المؤسسه محل الدراسه .
3. تناولت دراسته الوحيدى (2017) على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات فى رفع كفاءه أساليب المحاسبه الاداريه الحديثه وكذا مراقبه مخاطر التمويل والعملات والسوق ووضع نظام التقارير الداخليه. كما أبرزت دراسته كلا" من الكوفحي، الكنيدري(2020) على تحديد أثر تكنولوجيا المعلومات على التجاره البينييه ودورها أيضا" على عمله المراجعه الخارجيه وتطبيقاتها من قبل مكاتب المراجعه الخارجيه .
4. تناولت دراسته كلا" من صالح، حمودى (2016)، العيفه (2017) على دراسته دور وعلاقه نظم المعلومات المحاسبية على جوده وإتخاذ القرارات الاداريه والماليه .
5. دراسته نصير (2018) على تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية فى التجاره الخارجيه وكذا تعزيز كفاءه القرارات الاداريه والتكتيكيه والتشغيليه والاستراتيجيه بمستوى مرتفع .
6. أوضحت دراسته كلا" من الغبور، محجوب (2018) على دور نظم المعلومات المحاسبية فى تحسين وتقييم الاداء الادارى والمالى فى المصارف ومدى قدره على تحقيق الملائمه وتعظيم قيمه المعلومات المحاسبية .
7. كما بينت دراسة شقفه (2020) دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونيه فى تحسين جوده التقارير الماليه فى المؤسسات الحكوميه الفلسطينيه. كما تناولت دراسته الكحلوت (2005)، أحمد (2006) مدى إعتماذ المصارف التجاريه على التحليل المالى ونظم المعلومات المحاسبية فى إنتاج المعلومات المحاسبية كوسيله وأداه فعاله لترشيد القرارات الانتمانيه والاداريه .

8. ابرزت دراسته موسى (2010) دور وأهمية المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط ودراسته المتغيرات المحاسبية للمساهمة الفعالة في ترشيد وإتخاذ القرارات الائتمانية .
9. أوضحت دراسته محمود (2015) دور المسؤولين الاجتماعي وأهميتها كأحد معايير ترشيد قرار منح الائتمان بالبنوك .

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من وجهة نظر الباحثون (تحديد الفجوة البحثية):

- 1- لم يتناول أى من الدراسات السابقة فى حدود علم الباحثون دراسته أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات علي رفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية داخل البنوك التجارية المصرية.
- 2- كما لم يتناول أى من الدراسات السابقة فى حدود علم الباحثون دراسته أثر كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية.
- 3- يتضح مما سبق أن الدراسات السابقة وإن كانت قد أجمعت في التركيز كل أهمية تكنولوجيا المعلومات وإنعكاسها علي الأداء المالي وإتخاذ القرارات الادارية وإكساب المؤسسات الميزة التنافسية، وتحديد دور نظم المعلومات المحاسبية في الارتقاء بجودة البيانات والمساهمة في إتخاذ القرارات الادارية السليمة، إلا أن الفجوة البحثية تتحدد بأن الباحثون يحاول تقديم إطار مقترح يوضح أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرار الائتمان فى البنوك المصرية.

10. الاطار النظرى للبحث

مفهوم الائتمان المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي شكل من أشكال التمويل بكافة أنواعه، القصير والمتوسط والطويل الأجل والمستخدم في غالبية قطاعات النشاطات التجارية والصناعية وأيضاً الخدمية. (حسون، 2004، ص240)

ويعرف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعية أم معنوية بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد" (طه، 2017، ص110). وبالتالي فإن الائتمان المصرفي هو قرض يقدمه المصرف للعميل لغرض معين حيث تعرف القروض المصرفية بأنها "الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر".

السياسات الائتمانية وعناصرها :

يقصد بالسياسة الائتمانية الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص في تحقيق أهدافها واتخاذ قراراتها الائتمانية، ويمكن تعريفها بأنها الإطار العام الذي يضمن مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقرارها وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها والشروط المتعين استيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات، (المطيري، 2012، ص50) لذا فإن اتخاذ القرار الائتماني في المصارف يجب أن يكون في إطار وأهداف السياسة الائتمانية والتي تختلف من مصرف للأخر بحسب الظروف الخاصة بكل مصرف والتي تضع الضوابط النشاط المصرف في منح التسهيلات الائتمانية.

أما عناصر السياسة الائتمانية فتتجلى بما يلي: (موسي، 2010: ص28)

- 1- **عنصر الانتشار:** أي القطاعات والأنشطة التي يخدمها المصرف في مجال التسهيلات الائتمانية: حيث لا بد للمصرف عند منحه الائتمان من أن يشارك في العملية الاقتصادية وذلك من خلال مساهمته في تنفيذ السياسات والتوجهات التنموية من خلال مشاركته في الأنشطة التجارية أو الخدمية أو الصناعية أو الزراعية وذلك في إطار التوجهات التي تتضمنها سياسته الائتمانية بعد مراعات طبيعة النشاط النوعي للمصرف ومدى انتشار فروع المصرف وكذلك حجم الموارد المالية للمصرف ومدى آجال ودائعه
- 2- **عنصر الأمان:** إذ لا بد للمصرف أن يتأكد من أن أموال المودعين سيتم توظيفها بشكل سليم يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب، ويتوقف عنصر الأمان في السياسة الائتمانية على عدة عوامل:
 - مدة الائتمان.
 - الضمانات المقدمة مقابل منح الائتمان.
 - حجم المخاطر المختلفة التي يشملها اتخاذ قرار منح الائتمان.
- 3- **عنصر الربحية:** إذ أن لكل نشاط اقتصادي مخاطر معينة ينبغي أن يكون هناك أرباح تغطي تلك المخاطر، وأن تزيد عن التكاليف التي تتحملها المصارف نتيجة تقديم خدماتها وبالتالي لا بد من أخذ عنصر الربحية بعين الاعتبار عند وضع السياسة الائتمانية وإعطائه أهمية كبيرة.
- 4- **عنصر السيولة:** حيث يجب على المصارف أن تحتفظ بقدر معين من السيولة لكي تحفظ للمودعين حقهم في الحصول على أموالهم عند الطلب وكذلك لمواجهة حركات السحب العادية وغير العادية وكذلك الالتزام بنسب السيولة المقررة من المصرف المركزي.
- 5- **عنصر التناسب:** أي التوافق في حركة نمو أنشطة المصرف إذ ينبغي أن لا يكون هناك نمو النشاط معين على حساب نشاط آخر بشكل يؤثر على الخطة الموضوعية لنمو المصرف.

أهداف السياسات الائتمانية:

يعتبر الهدف الأساسي للسياسة الائتمانية في المصارف هو تحديد أنواع القروض التي تقع ضمن خطة المصرف لتمويلها بالشكل الذي يمكن أن يضمن ربحية المصرف، حيث لا بد للمصرف أن يستثمر الودائع الموجودة لديه في مجالات ومشاريع ذات ربحية عالية مع مراعاة متطلبات السيولة، فالتوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية يتحقق من خلال السياسات الائتمانية الواعية والمدروسة.

ويمكن تلخيص أهداف السياسات الائتمانية بما يلي: (سلاوتي، 2014، ص255)

- 1- العمل على ضمان تحقيق الأرباح المخططة في المصرف وتقليل الخسائر من خلال اتباع جميع الوسائل المتاحة.
- 2- ايجاد القدر الكافي من التنسيق والفهم المشترك بين المصرف وعملائه وذلك لمنع تضارب الآراء في مجال اتخاذ القرارات الائتمانية.
- 3- سلامة توظيف وحسن استخدام أموال وموارد المصرف بالتأكد من سلامة التسهيلات الائتمانية الممنوحة
- 4- وضع استراتيجية للقرار الائتماني بما يتناسب وامكانيات المصرف المادية والبشرية.
- 5- التوافق مع الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية العامة في الدولة.

أما العوامل المؤثرة في السياسات الائتمانية فهي كثيرة منها ما يخص كل مصرف وسياساته على حدا ومنها ما يخص البلد والسياسات العامة والحالة الاقتصادية الراهنة، وبالتالي يمكن تلخيص تلك العوامل بما يلي: (عبدالله، 2007: ص5)

- 1- حجم ومكونات رأس مال المصرف: إذ يؤثر حجم رأس مال المصرف وما يضمه من حقوق ملكية على السياسة الائتمانية ويلعب دورا هاما في رسم السياسات الائتمانية ووضع الخطوط العريضة لها.
- 2- درجة المخاطرة والربحية المرتبطة بأنواع القروض: حيث أن لكل نشاط اقتصادي درجة معينة من المخاطرة تقابلها ربحية معينة لهذا النشاط وبالتالي فإن اختلاف درجة المخاطرة والربحية بين أنواع القروض والائتمان يؤثر على السياسات الائتمانية.
- 3- حجم ومكونات الودائع: حيث أن حجم الأموال المودعة بالمصرف وطبيعتها تؤثر على السياسة الائتمانية فتجعلها منفتحة ومشجعة على الإقراض إذا كان حجم الودائع كبيرة أو كانت ودائع طويلة الأجل مثلا أو يجعلها متشددة في حال كان حجم الأموال المودعة ليس كبيرا.
- 4- الظروف الاقتصادية: أي المناخ الاقتصادي المحيط وما يعكسه من ازدهار أو ركود في الحالة الاقتصادية، إضافة الى مستويات التضخم والبطالة والنمو، والتي تؤثر على السياسة الائتمانية لدى المصارف.
- 5- السياسات النقدية والمالية التي تضعها السلطات المختصة: إذ لا يمكن تجاهل القرارات المالية والنقدية التي تصدرها السلطات المالية والنقدية والمتمثلة بالمصارف المركزية والتي تؤثر

- بشكل واضح على السياسات الائتمانية سواء من حيث أسعار الفائدة أو معدلات الصرف أو قرارات التمويل التجاري وغيرها من القوانين الناظمة لعمل المصارف.
- 6- قدرة وخبرة العاملين بالمصرف: حيث تلعب الموارد البشرية في المصرف دورا هاما في وضع وتنفيذ السياسات الائتمانية وبالتالي يجب أن تكون مدربة ومؤهلة وكذلك لديها الخبرة والاستقرار الصحيح للظروف الحالية للمصرف لتتمكن من وضع السياسات الصحيحة للمستقبل.
- 7- الحاجات الائتمانية للمجتمع، حيث يبرز في كل مجتمع قصور أو حاجة لتمويل نشاط معين أو قطاع معين وبالتالي ينبغي أن ينعكس ذلك على السياسات الائتمانية بشكل يلبي احتياجات المجتمع وتمويل النشاطات والقطاعات التي يطلبها.

اهمية الائتمان المصرفي :

تحتل المصارف دورة اقتصادية مهما كونها الوسيط المالي الأول في الدول وصاحبة الدور الرئيس في توفير الائتمان المصرفي ومنح التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية ولجميع الشرائح في المجتمع ، وهذا ما أسهم في تطور ونمو الاقتصاديات الحديثة في العالم ، وتختلف أهمية وطبيعة الدور الذي يلعبه الائتمان تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في الدول.

وأن ما تقوم به المصارف من دور كبير في دعم الاقتصاد والمساهمة في نموه وتطوره في جميع الدول باختلاف انظمتها يبرز من خلال الدور المهم الذي يشغله الائتمان المصرفي الممنوح من قبل تلك المصارف ، ويمكن توضيح أهمية الائتمان المصرفي من خلال ما يأتي (صديق، 2003، ص ص 76-77)

- 1- يلعب الائتمان المصرفي دورا مهما في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفوء لهذه الموارد ، وذلك من خلال توزيعها على مختلف المشاريع وفقا لاحتياجاتها بما يحقق نموا اقتصاديا متوازيا يخدم كلا من السياستين الائتمانية والاقتصادية .
- 2- يسهم الائتمان في عملية تشغيل الموارد العاطلة ، وذلك من خلال تشغيل الاموال العاطلة بصورة مؤقتة عن طريق التمويلات قصيرة الأمد ، فان المقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلا مربحة ، وبهذا فان الائتمان يسهم في زيادة الدخل القومي من خلال استخدام هذه الموارد في المشاريع الانتاجية التي ترفع من مستوى النشاط الاقتصادي في البلد.
- 3- يسهم الائتمان المصرفي في زيادة الاستهلاك من خلال حصول المستهلكين من أصحاب الدخل المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع وفي المقابل يترتب عليهم التزامات متمثلة بدفع قيمة ذلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية او من مدخراتهم المستقبلية ، ويساعد الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة حصة السوق وزيادة الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني .

- 4- ان الائتمان المصرفي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي وتقلباته، فإذا كانت السياسة الائتمانية المستخدمة لمنح الائتمان سياسة سيئة فهذا يؤدي الى تدهور حالة النظام الاقتصادي ، حيث يفترض أن يتم منح الائتمان حسب حاجة النشاط الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية ، إذ أن التوسع في منح الائتمان يعني تدفق قوة شرائية فإذا لم تقابل بالزيادة في السلع والخدمات فعندئذ ترتفع الاسعار ويقع الاقتصاد في تضخم حتمي ، وبالعكس اذا كان الاقتصاد بحاجة الى تدفقات ائتمانية ولم تمنحه المصارف فانه سيكون في حالة انكماش وكلتا الحالتين سوف تؤدي لفقدان التوازن الاقتصادي .
- 5- يسهم الائتمان ايضا في زيادة حجم الانتاج من خلال تمويل المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة الجديد منها والقائم والتي بحاجة إلى موارد مالية ضخمة تفوق قيمة الموارد الذاتية لهذه المشروعات .
- 6- يقوم الائتمان المصرفي بزيادة الادخار من خلال تأثيره المباشر على الاستهلاك وبذلك تعمل المصارف على تشجيع الأفراد على زيادة المدخرات بعدة طرق لغرض توفير موارد مالية تخصص للائتمان الأمر الذي يؤدي الى التقليل من حجم الاستهلاك .
- 7- يساعد الائتمان على زيادة حجم التجارة الدولية من خلال ما يقوم به من تسهيلات مصرفية متمثلة يفتح اعتمادات مستندية للأطراف المتعاملة ، وذلك لغرض تسهيل وتوسيع عمليات التبادل الخارجي القائم بين مختلف الدول .
- 8- يسهم الائتمان الممنوح من قبل المصارف على زيادة حجم الاستثمارات ، والذي يجب ان يتغلب على الادخار ومن الممكن أن يؤدي نقص السيولة الى اعاقا الاستثمار بشكل عام ، ولكن نقص المدخرات لن يستطيع أبدا أن يوقف الاستثمار اذ ان الائتمان المصرفي يسمح لنا بان نتغلب على أي قيود تنشأ نتيجة فرض قيود على الأموال المتاحة للاقراض ويعوض عن انخفاض حجم المدخرات العائلي ، فالائتمان يسمح بإزالة كافة العوامل التي تعوق الاستثمار فيما عدا عوامل المخاطرة والأمر يتوقف على رغبة المنظم في تحمل المخاطر المرتبطة بالاسواق الجديدة أو التكنولوجيا الجديدة عند القيام بنشاط تجاري أو صناعي، وتقع على المصرف مسؤولية تحمل المخاطرة الكاملة لأي مشروعات مختارة وان يوائم بين سعر الفائدة ودرجة المخاطرة

طبيعة المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان:

يحتاج اتخاذ القرار الذي يتم فيه تخصيص موارد حالية بقصد الحصول على موارد مستقبلية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد إلى معلومات تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح، ويمكن تفصيل المعلومات المتنوعة اللازمة لاتخاذ القرار كالاتي (حجاج، 2003: ص79-80):

1. **معلومات عن البيئة الخارجية:** وتتضمن معلومات اقتصادية عن الوضع الحالي والمتوقع للاقتصاد القومي، ومعدلات الناتج القومي، والاستهلاك، وأسعار الفائدة في البنوك، ومعدلات التضخم، ومعلومات توضح درجة الاستقرار السياسي.

2. معلومات عن القطاع الذي تنتمي له الشركة: وتتضمن معلومات عن معدلات الأرباح، والمخاطرة، ودرجة المنافسة وتأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى أو في داخل القطاع، ومعلومات عن معدل نمو الطلب على منتجات القطاع، والمستوى التكنولوجي فيه، ومعلومات عن العمالة.

3. معلومات عن الشركة: وهي التي تصدر بواسطة الشركة أو جهات أخرى تحدد النشاط في الشركة بصورة تفصيلية سواء كانت معلومات كمية (محاسبية وتتمثل في نتائج الأعمال، المركز المالي، التوقعات المستقبلية، وغير محاسبية وتتمثل في كمية الإنتاج والطلب على منتجات الشركة ومعدلات نموه، ودرجة المنافسة وتأثيرها على الشركة)، أو معلومات غير كمية عن البيئة الداخلية للشركة مثل سمعة الإدارة، وقدرتها على تحقيق الأهداف، وسمعة مراقب الحسابات، وحجم الشركة، وحدود منتجاتها.

مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ قرار الانتماء:

أولاً المصادر الداخلية وتشمل ما يلي: (حماد، 2004، ص 63).

1. القوائم المالية الأساسية: وتشمل (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).
2. المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد جزءاً ضرورياً من مصادر المعلومات المفيدة، وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.
3. التقارير الموقّعة: وهي التقارير النصف سنوية أو ربع سنوية التي تقدم على مدار السنة.
4. تقرير مجلس الإدارة: والذي يحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.
5. تقرير مراقب الحسابات: ويشمل الملاحظات أو التحفظات الخاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.

ثانياً: المصادر خارجية وتشمل ما يلي: (هندي، 1997، ص 42).

1. الصحف والمجلات العلمية المتخصصة: وهناك العديد من الصحف والمجلات المتخصصة التي تهتم جمهور المستثمرين والمقرضين.
 2. المطبوعات الحكومية: وتعتبر من أهم مصادر المعلومات عن المعلومات الاقتصادية بصفة عامة والجوانب المالية بصفة خاصة.
 3. بيانات الغرفة التجارية والإحصاءات عن العمالة والاقتصاد.
- ثالثاً: وسائل جمع المعلومات (الجدوي، 200، ص 86):

1. **المقابلة الشخصية:** وذلك للتعرف على نوع وحجم نشاط العميل، والغرض ومجال الاستخدام، والضمانات المقدمة وطرق السداد.
2. **الاستعلام:** استعلام البنك المركزي وذلك بهدف التحقق من عدم إدراج الشركة أو الشركاء في قوائم حظر التعامل.
3. **عقد التأسيس والنظام الداخلي:** بهدف معرفة أهداف الشركة، وطبيعة عملها، ومجالات ومواقع أنشطة الشركة، والشكل القانوني للشركة.
4. **ترخيص الشركة:** من (دائرة المهن، الدفاع المدني، السجل التجاري، عضوية المهن)، وذلك بهدف التأكد من بيئة عمل طبقاً لمعايير المهنة والأمن والسلامة.
5. **البطاقات الشخصية:** عن طريق صور عن بطاقة الشخصية للشركاء المخولين بالتوقيع عن الشركة، بهدف التأكد من معلومات السكن ونوع الإقامة.
6. **ميزانية الشركة:** صورة عن ميزانية الشركة المدققة والمعتمدة يفيد (التعرف على الأداء المالي والإداري، التدفقات النقدية ومصادر توظيفها).
7. **كشف الضمانات:** بهدف التعرف على جودة وملئمة الضمانات ومدى استقرار قيمتها ومدى سرعة تسيلها بسهولة.
8. **الزيارة الميدانية:** للتعرف بالتفصيل على الشركة (مكاتب الإدارة، الهيكل التنظيمي)، تفاصيل السلع والخدمات، التحقق من صحة ما جاء من وصف العميل لنشاطه خلال المقابلة.

المعلومات المحاسبية اللازمة لمتخذ قرار الانتماء

ويمكن عرض أهم المعلومات المحاسبية لمتخذ قرار الانتماء فيما يلي (الجدي، 2008، ص85) :

1. **نبذة عن العميل:** تاريخ تأسيس نشاط العميل، ودراسة القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل، ومعلومات شخصية عن أصحاب المشروع ومؤهلاتهم وسمعتهم وسلوكهم، والشكل القانوني للعميل.
2. **المقدرة:** معرفة هل تتوفر لدى العميل القدرة والرغبة في التسديد من خلال التعاملات السابقة، ودراسة أداء العميل الإدارية والفنية حسب ظروف القطاع الذي يعمل فيه، وتوفر مصادر دخل أخرى للعميل يمكن أن تستخدم في تسديد المديونية.
3. **ربحية التسهيلات:** دراسة مدى كفاية التدفقات النقدية ومصادرها، وهامش الربح الذي سيحققه المشروع بعد المصاريف.
4. **غرض التسهيلات:** هل الغرض منطقي، وهل يحقق الغرض جدوى مالية، ومشروعية الغرض من الناحية القانونية والأخلاقية.
5. **المبلغ المطلوب:** تحديد نسبة التمويل المطلوبة مقارنة بكلفة المشروع، وتحديد إذا كان العميل بحاجة فعالية للتسهيلات المطلوبة وهل التسهيلات المطلوبة تكفي لتمويل نشاطه.
6. **التسديد:** تحديد قدرة العميل على السداد وطريقة السداد المطلوبة والتأكد من إمكانية تحقيقها حسب ظروف العميل.

7. **الضمانة:** وهي التعرف على الضمانات التي يقدمها العميل ودراستها من كافة النواحي مثل (استقرار القيمة، سهولة بيعها عند الحاجة، سهولة تقديرها، إمكانية توثيقها).

والكثير من هذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا من القوائم المالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (تحليل مالي، واستنباط)، خاصة تلك المعلومات التي تتعلق بقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها، كذلك تقييم ربحية المنشأة، ونسبة السيولة والتدفقات النقدية لديها، لذلك فإن البنوك عادة ما تطلب من الشركات التي تريد الحصول على إئتمان مصرفي أن تزود البنوك بقوائمها المالية المدققة لعدة فترات سابقة، وعليه فإن فالمعلومات المحاسبية الجيدة التي تعكس الحقيقة الاقتصادية للشركات سوف تقود إلى تقييم جيد لقدرة المنشأة على السداد والوفاء بالتزاماتها، وبالتالي تكون عاملاً أساسياً يعتمد عليه مفتش الائتمان عند اتخاذ قراره بقبول أو رفض منح الائتمان.

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الائتمان:

لا شك أن وجود نظام محاسبي لا غنى عنه لتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ قرار الائتمان، وفي ظل التطور المذهل لنظم المعلومات لم تعد المشكلة التي تواجه متخذ القرارات هي مشكلة توافر المعلومات، بل أن المشكلة الحقيقية هي أنه أصبح هناك وفرة هائلة وكم ضخمة من المعلومات التي تتطلب غريبتها لاختيار المعلومات الملائمة والمناسبة لمتخذ القرار، ويتوقف ذلك على جودة اختيار المعلومات المحاسبية للمفاضلة بين البدائل المتاحة لاتخاذ قرارات الائتمان، والتنبؤ بدرجة المخاطرة (حنا، 2000، ص69).

ويمكن تعريف عملية اتخاذ القرارات بأنها "المفاضلة بين البدائل المتاحة لحل مشكلة محددة طبقاً للأهداف المراد تحقيقها"، وكذلك يمكن تعريفها بأنها "اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة على أسس علمية وحقائق تفيد عملية المفاضلة" (العيسي، 2003، ص75)، ويمكن توضيح مراحل عملية اتخاذ القرار بالشكل التالي:

وتتطلب كل مرحلة من المراحل السابقة قدراً من المعلومات والبيانات حتى يتمكن متخذ القرار من معرفة النتائج المترتبة على أي اختيار، فعملية جمع المعلومات لاستخلاص المفيد منها تعتبر أساسية لا بد لمتخذ القرار من القيام بها، ويمكن تلخيص دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات فيما يلي: (العيسي، 2003، ص75)

- (أ) **ندرة الموارد الاقتصادية:** تنبع أهمية المعلومات من الحاجة إلى ترشيد القرارات، وذلك لندرتها حيث تساعد على توزيع واستخدام الموارد بشكل أفضل.
- (ب) **ظروف عدم التأكد:** حيث أن المعلومات تقلل من درجة عدم التأكد المحيطة بظروف اتخاذ القرار عن طريق إمداد القرار بالأساس العلمي المبني على المعرفة لبناء التوقعات المستقبلية.
- (ج) **التغذية الراجعة:** تساهم المعلومات عن نتائج تنفيذ القرارات في المتابعة وإجراء التقييم والتحقق بما يساعد على توفير معلومات لترشيد قرارات مستقبلية.
- (د) **التكلفة والعائد:** يجب أن تتناسب تكلفة المعلومات مع العائد، إذ أن مستخدمي المعلومات يهتمون بمنافعها في حين يهتم معدو هذه المعلومات بتكلفتها.

هـ) تنوع مصادر المعلومات: تتنوع مصادر المعلومات في أي مجتمع، ولا بد من تخصص أفراد المجتمع بتقديم المعلومات، ويعتبر المحاسبين أحد الجهات التي تقدم المعلومات المحاسبية

11. الدراسة الميدانية

الهدف من الدراسة الميدانية.

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة الميدانية في اختبار فرض الدراسة من خلال التعرف على آراء فئات عينة الدراسة وتحليل الآراء وذلك بهدف معرفة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الائتمان في البنوك المصرية.

فروض البحث:

وفي ضوء طبيعة ومشكلة البحث والهدف منه يمكن صياغة الفرض البحثي الرئيسي للدراسة في صورته العدمية على النحو التالي :

لا يوجد أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في ترشيد قرار الائتمان في البنوك المصرية.

مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

أ - مجتمع الدراسة الميدانية : يتمثل في القطاع المصرفي والممثل في البنوك التجارية المصرية الموجودة بمدينة كفر الشيخ، طنطا، المنصورة دون التطرق للبنوك الإسلامية.

ب - عينة الدراسة الميدانية : تتمثل عينة الدراسة في مديري ورؤساء ومسؤولي قسم الائتمان وممثلي خدمه العملاء في البنوك التجارية المصرية.

بلغت عدد القوائم التي تم توزيعها على ممثلي مديري ورؤساء ومسؤولي قسم الائتمان وخدمة العملاء في عينة من البنوك التجارية المصرية الموجودة بمدينة كفر الشيخ، طنطا، المنصورة 300 قائمة إستقصاء وعدد القوائم التي تم تجميعها 287 قائمة إستقصاء وبالتالي هناك (13) قائمة إستقصاء لم يتم إستردادها وقد وجد الباحثون بعد مراجعة قوائم الإستقصاء 14 قائمة غير مستوفاه وقد تم إستبعاد هذه القوائم غير المستوفاه وبذلك أصبح عدد القوائم المستوفاه 273 قائمة إستقصاء وبذلك بلغت نسبة الردود 91% من عينة البحث.

جدول رقم (1)
معدل الردود على قائمة الاستقصاء

القوائم التي تم توزيعها	لم يتم إستردادها	القوائم التي تم تجميعها	القوائم غير المستوفاة	القوائم الصالحة للتحليل الاحصائي	نسبة الاستجابة
300	13	287	14	273	91 %

كيفية تصميم اداة الدراسة

قام الباحثون بطرح محتويات الدراسة الميدانية للبحث في شكل قائمة استقصاء كاداة لجمع البيانات والتي تحوى عدد من الاسئلة المرتبطة مع بعضها لتحقيق هدف البحث وقد قام الباحثون بمراعاة ما يلي:

1. عند تصميم قائمة الاستقصاء تم مراعاة الدقة والوضوح في اسئلة الاستقصاء .
 2. أسئلة تتعلق بمعلومات عامة عن المستقصى منهم مثل الاسم والنوع و المؤهل العلمى و العمر و سنوات الخبرة.
 3. كما تم الاعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية لمفردات عينة الدراسة الميدانية.
 4. تم توزيع قوائم الاستقصاء من خلال اليد للوصول الى أكبر عدد ممكن من الردود على الاسئلة.
 5. تبويب الاسئلة فى قائمة الاستقصاء على النحو التالي:
- وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس اجابات افراد العينة على اسئلة الاستقصاء. وقد تضمن المحاور التالية:
- أ. المحور الاول: إستخدام تكنولوجيا المعلومات: تم قياسه باستخدام قائمة إستقصاء مكونه من (23) عبارة موزعة على أبعاده الفرعية وهى: البرمجيّات (6) عبارات، الموارد البشرية (6) عبارات، الأجهزة والحواسيب (6) عبارات، الشبكات (5) عبارات.
- ب. المحور الثانى: كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية: تم قياس المتغير الوسيط باستخدام قائمة إستقصاء مكونة من (16) عبارة.
- ج. المحور الثالث: ترشيد قرار الإنتمان في البنوك التجارية المصرية: تم قياس المتغير التابع باستخدام قائمة إستقصاء مكونة من (9) عبارة.

الاساليب الاحصائية المستخدمة فى الدراسة لتحليل البيانات

أعتمد الباحثون في تحليل بيانات وإختبار فروض الدراسة الميدانية على عدد من الأساليب الإحصائية، والمتوافرة بحزم أساليب التحليل الإحصائي SPSS v22 وهى:

- أ. أساليب التحليل الوصفي كالمتوسطات والانحراف المعياري لعرض قيم المتغيرات محل الدراسة.
- ب. أسلوب معامل ارتباط ألفا لكرونباخ للتحقق من درجة الإعتمادية والثبات لمقاييس المتغيرات المستخدمة في الدراسة الحالية، وتم إختيار معامل الارتباط بيرسون للتأكد من درجة التناسق الداخلي بين البنود أو المتغيرات التي يتكون منها المقياس الخاضع للإختبار.

- ج. أسلوب تحليل الانحدار والإرتباط المتعدد لإختبار فروض الدراسة والتحقق من العلاقة بين متغيرات الدراسة، لوصف قوة وإتجاه علاقات الإرتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- د. أما الإختبارات الإحصائية لفروض الدراسة فأعتمد الباحثون على عدد من الإختبارات الإحصائية والتي تتناسب مع طبيعة وأنواع الفروض التي تم صياغتها، وتتمثل في إختبار F-Test و T-Test.
- هـ. أسلوب التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor analysis CFA) لتقدير التطابق والملائمة للبيانات التي تقيس متغيرات البحث، والتحقق من الصدق البنائي للمقاييس البحث الحالي.

إختبار الثبات والصدق للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

قام الباحثون باستخدام أسلوب معامل الارتباط ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي وجاءت نتائج الإختبار على النحو الوارد في جدول (2) كما يلي:

جدول (2) إختبار الصدق والثبات للمقاييس المستخدمة في الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات
1- البرمجيات	6	0.712
2- الموارد البشرية	6	0.695
3- الشبكات	6	0.715
4- الأجهزة والحواسيب	5	0.743
إستخدام تكنولوجيا المعلومات	23	0.735
كفاءة نظم المعلومات المحاسبية	16	0.694
ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية	9	0.829
الثبات العام للاستبانة	48	0.843

يتضح من الجدول (2) أن قيمة ألفا كرونباخ بالنسبة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات (المتغير المستقل) حصل على نسبة 74% وقد حصل البعد الاول (البرمجيات) على نسبة 71% بينما حصل البعد الثاني (الموارد البشرية) على نسبة 70%، بينما حصل البعد الثالث (الشبكات) على نسبة 72%، وقد حصل البعد الرابع (الأجهزة والحواسيب) على نسبة 74%.

، أما بالنسبة لكفاءة نظم المعلومات المحاسبية (المتغير الوسيط) فقد حصل على نسبة 74% ، أما بالنسبة ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية (المتغير التابع) فقد حصل على نسبة 83%، أما بالنسبة للثبات العام للاستبانة فقد حصل على نسبة 84%، لذا فان هذه القيم تعكس إتصاف المقاييس المستخدمة في الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات والصدق، يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

وفي ضوء المؤشرات الواردة بالجدول (3) تم حساب المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي تلك النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (3)

التوصيف الإحصائي لإستخدام تكنولوجيا المعلومات

N		Mean	Std. Deviation	
Valid	Missing			
273	0	4.3187	.64533	يقوم البنك باعتماد وتركيب برمجيات خاصة لمواجهة التغيرات.
273	0	4.3370	.59716	تساعد البرمجيات المستخدمة في فصل المهام وتحديد الصلاحيات.
273	0	4.0806	.71287	البرمجيات المستخدمة تتناسب وطبيعة العمل في البنك.
273	0	3.7473	.74152	يستخدم البنك في عملها برمجيات حاسوبية متطورة.
273	0	4.1758	.76591	يعمل البنك على تحديث برمجياتها باستمرار.
273	0	4.0952	.51279	البرمجيات المستخدمة تساعد على أداء المهام.
273	0	4.0952	.51279	يستقطب البنك أصحاب الاختصاص في مجال تكنولوجيا المعلومات (مهندسين، مبرمجين، مصممي النظم)
273	0	4.1465	.65904	يستقطب البنك مختصين في إدارة النظام (رجال البيع، محاسبين، إداريين)
273	0	4.2747	.64852	لدى المهندسين الرغبة في استخدام الأساليب الحديثة في تكنولوجيا المعلومات
273	0	4.4212	.64897	يقدم البنك باستمرار التحفيزات المادية الملائمة للعاملين به.
273	0	3.3956	.66220	يقدم البنك تحفيزات معنوية لموظفيه.
273	0	3.8205	.76746	يقوم البنك بدورات تكوينية مستمرة لتدريب إطاراتها على التقنيات المستحدثة والمطورة
273	0	4.2125	.75166	تتوفر الأجهزة والحواسيب بشكل كافي في المؤسسة
273	0	4.0733	.49458	يتوفر بالبنك مختصين في صيانة الأجهزة والحواسيب
273	0	4.0733	.49458	الأجهزة والحواسيب المتوفرة في البنك توفر معالجة سريعة ودقيقة للبيانات

273	0	4.2308	.66549	يتعامل الموظفون في البنك مع الأجهزة والحواسيب بشكل سهل
273	0	4.3516	.67039	تستغل الأجهزة والحواسيب المتوفرة بالمؤسسة بالشكل الأمثل
273	0	4.6081	.48908	الأجهزة والحواسيب المتوفرة تساعد على أداء العمل في المؤسسة
273	0	3.1722	.53174	يستخدم البنك شبكة اتصال للربط بين الأقسام والفروع.
273	0	3.8974	.55944	تناسب الشبكة المتوفرة مع احتياجات العمل في البنك
273	0	4.3260	.64165	تستخدم شبكة الانترنت للتواصل بين الموظفين في مختلف الأقسام داخل البنك.
273	0	4.1722	.42404	تساهم شبكة الانترنت في إعداد الدورات التدريبية التي تخص الموظفين
273	0	4.1722	.37821	تستخدم شبكة الإكسترا نت للاتصال بباقي فروع البنك أو مع العملاء.
273	0	4.3516	.67039	المتغير المستقل

يتبين من الجدول رقم (3) إن المتغير المستقل قد حصل على متوسط حسابي قدره 4.35 وهو مستوى مرتفع.

وفيما يتعلق بالمتوسط الحسابي للمتغير الوسيط. يظهر الجدول رقم (4) النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (4)

التوصيف الاحصائي لكفاءة نظم المعلومات المحاسبية

N		Mean	Std. Deviation	
Valid	Missing			
273	0	4.0952	.51279	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحقيق الأهداف الجماعية للمستويات الإدارية في البنك.
273	0	4.3114	.59574	التعرف على إحتياجات مستخدمي المعلومات يعد الخطوة الأساسية في بناء أنظمة المعلومات المحاسبية.
273	0	4.4542	.51334	تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية البرامج المتمثلة بسلسلة من التعليمات يقوم الحاسب بتفسيرها وتنفيذها وتشغيل البيانات فيها.
273	0	4.5275	.52175	تستخدم البنوك مجموعة متكاملة من أجهزة الأنظمة الإلكترونية المتصلة فيما بينها للقيام بالعمليات المحاسبية ذات الجودة العالية.

273	0	3.0623	.25683	أن الأجهزة والبرامج المستخدمة في البنك توفر قدرات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من نظم المعلومات
273	0	3.9670	.79683	تؤمن الأجهزة والبرامج المستخدمة تشغيل البيانات وإنتاج المعلومات بدقة وسرعة أكبر وجهد وتكلفة أقل.
273	0	4.1612	.66118	تؤمن الأجهزة والبرامج المستخدمة تشغيل البيانات وإنتاج المعلومات بدقة وسرعة أكبر وجهد وتكلفة أقل.
273	0	4.1209	.57205	يؤدي استخدام الحاسوب إلى تخفيض عدد الأفراد العاملين في الأنشطة المصرفية.
273	0	3.2125	1.32798	يؤدي استخدام الحاسوب إلى التغير في نوعية المهارات اللازمة للعاملين
273	0	3.5421	1.13721	يؤثر استخدام الحاسوب إلى زيادة التوجه نحو إنشاء نظم متكاملة
273	0	3.6520	1.11134	تزود نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الإدارة بالمعلومات اللازمة
273	0	3.5458	.94261	تزود نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية متخذ القرارات بالمعلومات
273	0	4.0586	.85117	توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية للإدارة العليا العديد من العوامل
273	0	4.3004	.73106	توفر نظم المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات التقارير المالية بشكل دوري ومنظم.
273	0	4.0769	.73110	تهتم البنوك باستخدام البرامج اللازمة ووسائل الحفظ الآلى بهدف الحصول على المعلومات
273	0	3.6484	.72315	يؤدي التكامل بين المعلومات المالية وغير المالية إلى ترشيد قرار الانتماء في البنك.
273	0	4.5275	.52175	متغير الوسيط كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتبين من الجدول رقم (4) إن المتغير التابع حصل على متوسط حسابي قدره 4.53 وهو مستوى مرتفع.

12. نتائج إختبارات فروض الدراسة

يعرض الجزء التالي نتائج إختبارات فروض الدراسة كما يلي:

لا يوجد أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في ترشيد قرار الانتماء في البنوك المصرية.

ويتفرع من الفرض الرئيسي الفروض البحثية الفرعية التالية :

الفرض الأول

ينص على : لا يوجد أثر لإستخدام تكنولوجيا المعلومات على نظم المعلومات المحاسبية.

ويوضح الجدول رقم (5) أثر لإستخدام تكنولوجيا المعلومات على نظم المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال بيان معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، إختبار جودة النموذج ، إختبار تأثير النموذج بالنسبة للمتغير المستقل.

الجدول رقم (5) أثر لإستخدام تكنولوجيا المعلومات على نظم المعلومات المحاسبية.

المتغير المستقل	درجة الارتباط بنظم المعلومات المحاسبية R	إختبار جودة النموذج F-test	معامل التحديد R2	إختبار التأثير T-test	sig	النموذج
تكنولوجيا المعلومات (س1)	.093 ^a	2.371	.090	1.540	0.000	درجة التأثير في قرارات المستثمرين +3.185= س1 (0.180)

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

ويتضح من نتائج الجدول رقم (5) مايلي:

- بعد أن قام الباحثون بحساب معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم إختبار جودة نموذج العلاقة باستخدام إختبار F ثم حساب النسبة التي يفسرها المتغير المستقل

(استخدام تكنولوجيا المعلومات) في التغير الحاصل على المتغير التابع (نظم المعلومات المحاسبية) وذلك باستخدام R^2 ، ثم التأكد من معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع باستخدام اختبار T-test.

- تبين أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى معنوي 0.01 بين استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية، حيث أن معامل الارتباط $= 0.09$ وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) تبين أنه كلما زادت استخدام تكنولوجيا المعلومات ارتفعت كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.
- وكانت قيمة اختبار F تساوى 2.371 وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوي 0.01 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء، وتشير قيمة $R^2 = 0.09$ إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يفسر التغير في نظم المعلومات المحاسبية بنسبة 9% تقريباً وتبقى نسبة 91% تفسرها عوامل أخرى.
- وفي ضوء ما تقدم تم رفض الفرض الأول القائل بأنه: لا يوجد أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على نظم المعلومات المحاسبية.

1) الفرض الثانى

ينص على: لا يوجد أثر رفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية على ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية.

ويوضح الجدول رقم (6) أثر رفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية على ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية ، وذلك من خلال بيان معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، اختبار جودة النموذج ، اختبار تأثير النموذج بالنسبة للمتغير المستقل.

الجدول رقم (6) أثر رفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية على ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية

المتغير المستقل	درجة الارتباط ترشيد قرار الائتمان R	إختبار جودة النموذج F-test	معامل التحديد R2	إختبار التأثير T-test	sig
نظم المعلومات المحاسبية (س1)	0.074	1.485	0.050	17.479	0.000
النموذج	درجة التأثير في ترشيد قرار الائتمان = 3.776 + س1 (0.067)				

ويتضح من نتائج الجدول رقم (6) مايلي:

- 2) بعد أن قام الباحثون بحساب معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم اختبار جودة نموذج العلاقة باستخدام اختبار F ثم حساب النسبة التي يفسرها المتغير المستقل (رفع كفاءة نظم

المعلومات المحاسبية) في التغير الحاصل على المتغير التابع (ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية) وذلك باستخدام R^2 ، ثم التأكد من معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع باستخدام اختبار T-test.

(3) تبين أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى معنوى 0.01 بين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية و ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية، حيث ان معامل الارتباط $= 0.07$ وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) تبين انه كلما زادت كفاءة نظم المعلومات المحاسبية زاد ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية

(4) وكانت قيمة اختبار F تساوى 1.485 وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية و ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون اخطاء، وتشير قيمة $R^2 = 0.5$ الى أن كفاءة نظم المعلومات المحاسبية يفسر التغير في ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية بنسبة 50% تقريباً وتبقى نسبة 50% تفسرها عوامل أخرى.

وفي ضوء ما تقدم تم رفض الفرض الثاني القائل بأنه: لا يوجد أثر رفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية على ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية.

(3) الفرض الثالث

ينص على : لا يوجد أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية.

وبوضح الجدول رقم (7) أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية، وذلك من خلال بيان معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير تابع، اختبار جودة النموذج ، اختبار تأثير النموذج بالنسبة للمتغير مستقل.

الجدول رقم (7) أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية.

المتغير المستقل	درجة الارتباط ترشيد قرار الائتمان R	إختبار جودة النموذج F-test	معامل التحديد R^2	إختبار التأثير T-test	sig
استخدام تكنولوجيا المعلومات (س1)	0.103	2.904	0.94	7.608	0.000
النموذج	درجة التأثير في ترشيد قرار الائتمان $= 3.30 + س1 (0.180)$				

ويتضح من نتائج الجدول رقم (7) مايلي:

- (4) بعد أن قام الباحثون بحساب معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم اختبار جودة نموذج العلاقة باستخدام اختبار F ثم حساب النسبة التي يفسرها المتغير المستقل (استخدام تكنولوجيا المعلومات) في التغير الحاصل على المتغير التابع (ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية) وذلك باستخدام R^2 ، ثم التأكد من معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع باستخدام اختبار T -test.
- (5) تبين أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية عند مستوى معنوي 0.01 بين استخدام تكنولوجيا المعلومات و ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية، حيث ان معامل الارتباط = 0.09 وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) تبين انه كلما زادت استخدام تكنولوجيا المعلومات زاد ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية
- (6) وكانت قيمة اختبار F تساوي 2.904 وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوي 0.01 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات و ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون اخطاء، وتشير قيمة $R^2 = 0.09$ الى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يفسر التغير في ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية بنسبة 9% تقريباً وتبقى نسبة 91% تفسرها عوامل أخرى.
- وفي ضوء ما تقدم تم رفض الفرض الثالث القائل بأنه: لا يوجد أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية**

خلاصة نتائج الدراسة الميدانية

1. يتضح من الجدول (2) أن قيمة ألفا كرونباخ بالنسبة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات (المتغير المستقل) حصل على نسبة 74% وقد حصل البعد الأول (البرمجيات) على نسبة 71% بينما حصل البعد الثاني (الموارد البشرية) على نسبة 70%، بينما حصل البعد الثالث (الشبكات) على نسبة 72%، وقد حصل البعد الرابع (الأجهزة والحواسيب) على نسبة 74%.
2. أما بالنسبة لكفاءة نظم المعلومات المحاسبية (المتغير الوسيط) فقد حصل على نسبة 74% ، أما بالنسبة لترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية (المتغير التابع) فقد حصل على نسبة 83%، أما بالنسبة للثبات العام للاستبانة فقد حصل على نسبة 84%، لذا فان هذه القيم تعكس إتصاف المقاييس المستخدمة في الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات والصدق، يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة.
3. يتبين من الجدول رقم (3) إن المتغير المستقل قد حصل على متوسط حسابي قدره 4.35 وهو مستوى مرتفع.
4. يتبين من الجدول رقم (4) إن المتغير التابع حصل على متوسط حسابي قدره 4.53 وهو مستوى مرتفع.
5. ويتضح من نتائج الجدول رقم (5) بعد أن قام الباحثون بحساب معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم اختبار جودة نموذج العلاقة باستخدام اختبار F ثم حساب النسبة التي يفسرها المتغير المستقل (استخدام تكنولوجيا المعلومات) في التغير الحاصل على المتغير

- التابع (نظم المعلومات المحاسبية) وذلك باستخدام R^2 ، ثم التأكد من معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع باستخدام اختبار T-test.
6. تبين أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى معنوى 0.01 بين استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية، حيث ان معامل الارتباط $= 0.09$ وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) تبين انه كلما زادت استخدام تكنولوجيا المعلومات ارتفعت كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.
7. وكانت قيمة اختبار F تساوى 2.371 وهو دال احصائياً عند مستوى معنوية 0.01 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون اخطاء، وتشير قيمة $R^2 = 0.09$ الى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يفسر التغير فى نظم المعلومات المحاسبية بنسبة 9% تقريباً وتبقى نسبة 91% تفسرها عوامل اخرى.
8. وفي ضوء ما تقدم تم رفض الفرض الاول القائل بأنه: لا يوجد أثر لإستخدام تكنولوجيا المعلومات على نظم المعلومات المحاسبية.
9. ويتضح من نتائج الجدول رقم (6) بعد أن قام الباحثون بحساب معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم اختبار جودة نموذج العلاقة باستخدام اختبار F ثم حساب النسبة التى يفسرها المتغير المستقل (رفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية) فى التغير الحاصل على المتغير التابع (ترشيد قرار الائتمان فى البنوك التجارية المصرية) وذلك باستخدام R^2 ، ثم التأكد من معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع باستخدام اختبار T-test.
10. توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى معنوى 0.01 بين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية و ترشيد قرار الائتمان فى البنوك التجارية المصرية، حيث ان معامل الارتباط $= 0.07$ وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) تبين انه كلما زادت كفاءة نظم المعلومات المحاسبية زاد ترشيد قرار الائتمان فى البنوك التجارية المصرية
11. كانت قيمة اختبار F تساوى 1.485 وهو دال احصائياً عند مستوى معنوية 0.01 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية و ترشيد قرار الائتمان فى البنوك التجارية المصرية وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون اخطاء، وتشير قيمة $R^2 = 0.5$ الى أن كفاءة نظم المعلومات المحاسبية يفسر التغير فى ترشيد قرار الائتمان فى البنوك التجارية المصرية بنسبة 5% تقريباً وتبقى نسبة 95% تفسرها عوامل اخرى.
12. يوجد اثر رفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية على ترشيد قرار الائتمان فى البنوك التجارية المصرية.
13. ويتضح من نتائج الجدول رقم (7) بعد أن قام الباحثون بحساب معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم اختبار جودة نموذج العلاقة باستخدام اختبار F ثم حساب النسبة التى يفسرها المتغير المستقل (استخدام تكنولوجيا المعلومات) فى التغير الحاصل على المتغير التابع (ترشيد قرار الائتمان فى البنوك التجارية المصرية) وذلك باستخدام R^2 ، ثم التأكد من معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع باستخدام اختبار T-test.

14. توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى معنوي 0.01 بين استخدام تكنولوجيا المعلومات و ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية، حيث ان معامل الارتباط = 0.09 وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) تبين انه كلما زادت استخدام تكنولوجيا المعلومات زاد ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية
15. قيمة إختبار F تساوى 2.904 وهو دال احصائياً عند مستوى معنوية 0.01 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات و ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون اخطاء، وتشير قيمة $R^2 = 0.09$ الى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يفسر التغير في ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية بنسبة 9% تقريباً وتبقى نسبة 91% تفسرها عوامل اخرى.
16. وفي ضوء ما تقدم تم رفض الفرض الثالث القائل بأنه: لا يوجد أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرار الائتمان في البنوك التجارية المصرية.

13. توصيات البحث

1. يوصى الباحثون جميع البنوك باعتماد وتركيب برمجيات خاصة لمواجهة التغيرات وان تعمل البنوك على تحديث برمجياتها باستمرار.
2. يوصي الباحثون بأن تستقطب البنوك أصحاب الإختصاص في مجال تكنولوجيا المعلومات (مهندسين، مبرمجين، مصممي النظم)
3. يوصي الباحثون البنوك التجارية بأن تقدم باستمرار التحفيزات المادية الملائمة للعاملين به.
4. يوصي الباحثون بأن تقوم البنوك بدورات تكوينية مستمرة لتدريب إطاراتها على التقنيات المستحدثة والمطورة بحيث تزود نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية متخذ القرارات بالمعلومات الملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة.

14. دراسات بحثية مستقبلية

1. دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك الاسلامية.
2. دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرار الائتمان في شركات المساهمة المصرية.
3. دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في ترشيد قرار الائتمان في البنوك الاسلامية.
4. دراسة أثر كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الائتمان بشركات المساهمة المصرية.

المراجع

أ. الكتب العلمية:

1. احمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
2. الجدي، ماجد (2008م)، "منح التسهيلات الائتمانية"، برنامج تدريبي، مركز تدريب بنك فلسطين (م.ع.م)، غزة.
3. حجاج، أحمد حامد، مكرم عيد المسيح باسيلي، 2003 : "مدخل معاصر في المحاسبة الإدارية(التخطيط والرقابة وإتخاذ القرار)"، الطبعة الثالثة ،مكتبة كلية التجارة -جامعة المنصورة ، (ص ص:79-80).
4. حماد، طارق (2004م)، "موسوعة معايير المحاسبة"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
5. العيسى، ياسين (2003م)، "أصول المحاسبة الحديثة- الجزء الأول"، الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
6. مرغني بلفاسم: 2014 ، نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
7. هندي، منير (1997م)، "الأوراق المالية وأسواق رأس المال"، منشأة المعارف الإسكندرية.

ب. الدوريات العلمية:

1. أبو كريشة، طه، 2014 " ،أثر تكنولوجيا المعلومات على دور المحاسبين وفعالية نظام المعلومات المحاسبى، تدعيم أم تهديد؟ تطوير أم تبديد؟" ، المجلة العلمية- كلية التجارة -جامعة اسيوط، العدد 56 ، ص ص. 339-373.
2. سلاوتي ، حنان ،2014،"فعالية إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال فى تحسين أداء البنوك التجارية"،مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سعد،حلب البليدة، الجزائر ،العدد التاسع ، (ص ص 247-263).
3. شحادة، حازم، والمطارنة، بشار (2014): أثر تكنولوجيا المعلومات وانعكاسها علي اتخاذ القرارات في ظل العولمة، دراسة ميدانية علي المصارف الاسلامية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية، المؤتمر العلمي العاشر بعنوان "استشراف مستقبل التجارة الدولية في ضوء منظمة التجارة العالمية" المنعقد في الفترة 3-4/12/2014، جامعة الزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية.
4. شقفة، خليل إبراهيم عبدالله (2020): دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج5، ع1، الجزائر، ص ص 8 – 22.
5. صالح، فراس مهدي وحمودي، سندس عبدالعزيز (2016) بعنوان دور نظم المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الادارية لدى العاملين في دائرة الموارد البشرية في حكومة

- الفجيرة. دراسة استطلاعية في دائرة الموارد البشرية في حكومة الفجيرة - دولة الامارات العربية المتحدة، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثاني، العدد (6).
6. طه، محمد المعتز، 2017، "العلاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية ودرجة مخاطر الائتمان المصرفي: دراسة ميدانية على البنوك السودانية المتخصصة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المركز القومي للبحوث، فلسطين، المجلد الأول، العدد الثاني، (ص 104-125).
7. عبد الله، خالد أمين، خالد قطناني، 2007، "البيئية المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية مع دراسة تحليلية على المصارف التجارية في الأردن"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، الأردن، العدد 1، (ص 5).
8. الكوفحي، محمد أحمد (2020) أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التجارة العربية البينية: حالة دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، مج 7، ع 1.
9. الهادي، محمد يوسف الشيخ نور (2017) بعنوان دور تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة حالة عن شركة سكر كنانة المحدودة، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد (12) قابلية إدارات جامعة الإمام المهدي للتحويل.
- ت. الرسائل العلمية:
1. تربح، شريفة، العربي (2016) بعنوان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر - وحدة ورقلة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
2. جاسم، كامل (1990م)، "اثر المعلومات المحاسبية في أسعار الأسهم"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
3. حسون، علي كريم، 2016، "استخدام نهج التميز والأبتكار في تحديث نظم المعلومات المحاسبية في البنوك العراقية لدعم الميزة التنافسية المستدامة"، رسالة ماجستير في المحاسبة- غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، (ص ص: 1-216).
4. خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني " دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005.
5. سلامه، سامي السيد دفع الله. (2014) أثر العولمة الاقتصادية على نظم المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات : دراسة تحليلية تطبيقية للمؤسسات التجارية في السودان.
6. صديق، أنصار محمد 2003، "دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرارات منح الائتمان بالتطبيق على البنوك التجارية المحلية والاجنبية العاملة في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة - غير منشورة، كلية التجارة، جامعة اسيوط، مصر، (ص ص 1-186).

7. العيفة، رحيمة (2017) بعنوان دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية: دراسة حالة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، 28 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الإدارة.
8. الغبور، أماني سعد الدين (2018) بعنوان " دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين تقييم فعالية الأداء في البنوك التجارية مع دراسة ميدانية "، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة كفر الشيخ.
9. محجوب، أحمد عبود (2018) بعنوان دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين كفاءة الاداء المالي في المصارف: دراسة ميدانية على بنك النيل – السودان، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
10. محمود، مصطفى أحمد (2015) بعنوان المسؤولية الاجتماعية كأحد معايير ترشيد قرار منح الائتمان بالبنوك: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - فرع جنوب الوادي بأسوان، كلية الإدارة والتكنولوجيا، الدراسات العليا.
11. المطيري، علي مانع، 2012، "دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية"، رسالة ماجستير في المحاسبة - غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، (ص ص 1 : 212).
12. موسى، أسامة، 2010، "دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة - غير منشورة، غزة، فلسطين، (ص ص: 18-38).
13. موسى، أسامة محمود، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010.
14. نصير، أحمد إرشيد (2018) بعنوان دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الادارية في المستشفيات الجامعية الأردنية، (دراسة ميدانية)، قسم المحاسبة، كلية اقتصاد والأعمال، جامعة جدارا.
15. الوحيددي، سراج طلعت عبد النبي (2017) بعنوان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية – غزة.

المراجع الأجنبية

Periodicals:

- 1- Dandago, K. I., & Rufai, A. S. (2014). Information technology and accounting information system in the Nigerian banking industry. Asian Economic and Financial Review, 4(5), 655-670.